الملخص

يهدف البحث إلى مراجعة كتاب فالح عبد الجبار المعنون(كتاب الدولة اللوياثان الجديد)، وذلك لدراسة فهم عبد الجبار للدولة العراقية قبل ٢٠٠٣م، من خلال مراجعة عنوان الكتاب وفرضيته، والمنهجية المعتمدة في الدراسة، ولاسيما أن مؤلف الكتاب قد درس موضوعاً له أهمية في تشكيل فهم الباحثيين ممن يدرسون ذلك الموضوع، وهذا الأمر تطلب مناقشة مشكلة البحث من خلال دراسة مفاهيم، مثل: تكوين الأمة، وتشكيل الدولة، والتوتاليتارية، فضلاً عن دراسة دولة الحزب، ودولة العشيرة، وكل تلك المفاهيم قد وظفها عبد الجبار في دراسته للدولة العراقية، بالإفادة من تجارب الفكر السياسي الغربي، بشكل خاص من نويمان وارندت، في دراستهما للتوتاليتارية، كذلك دراسات جلنر واندرسون فيما يرتبط بدراسة الدولة الأمة والقومية، فضلاً عن مفكرين غرب آخرين. وفي النتيجة تبيّن أن كتاب عبد الجبار يُعد كتاباً نخبوياً، وقد احتوى على إطار نظري مُكرر، إلا أنه موظف بشكل جيد في الدراسة، لذا يمكن عدّه من الكتب التأسيسية لفهم الدولة العراقية قبل ٢٠٠٣م.

الكلمات المفتاحية: فالح عبد الجبار، الدولة العراقية، التوتاليتارية .

Abstract

The research aims to review Faleh A. Jabar's book, which is entitled The Neo-Leviathan: Three Dimensional Iraq Authoritarianism, Totalitarianism, and Democracy in English, but when translated into Arabic, its title indicated to the State book The Neo-Leviathan, in order to study Abdul-Jabbar's understanding of the Iraqi state before 2003 By reviewing the book's title, hypothesis, and methodology, In particular, Faleh A.Jabar has studied a topic that is important in shaping the understanding of researchers who are also studying that topic. The book was studied: Nation formation, state formation, and totalitarianism, as well as the study of party state and tribe state. In conclusion, it was found that Abdul Jabar's book is considered an elitist book, and it contained a repeated theoretical framework, It can be considered one of the founding books for understanding the Iraqi state before 2003.

Key Words:
Faleh A. Jabar, Iraqi State, Totalitarianism .

المقدمة

تنبع حقيقة الوجود الفعلي للدولة من الواقع العملي، أما نصيب الجانب النظري، فهو التأمل في الأسس التي تُبنى عليها، وبما أن النوازع البشرية متغيرة، إذن ينبغي إدراك أن طبيعة النظم السياسية قد تتغير، نتيجة لممارسات بعض الحكام، والجدل المتضمن فيها، ومن هنا كان الواقع نقطة للبداية بالشروع لدراسة الدولة، والدولة العراقية تعد تمثيلاً واضحاً لما ذُكر .

راهناً، في الفكر الغربي، يُلاحظ عدم اهتمام الباحثين بالدراسات التي تُكتب عن دولهم من الآخرين الذين ينتمون إلى دول أخرى، مثلاً، للباحث الفرنسي قناعة تامة بأنه أفضل من يدرس دولته، وكذلك الألماني، والبريطاني، والأميركي...الخ، أما في عالمنا العربي بشكل عام، والعراقي بشكل خاص، فإننا ننتظر الدراسات الغربية التي تُقدم عن دولنا، ليتم ترجمتها ودراستها والاشتغال عليها، وفي الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أهمية بعض تلك الدراسات، التي تُقدم، نتيجة للحرية التي يتمتع بها كاتبها، وهذا ما ينبغي ملاحظته، لكن في المقابل من ذلك، هناك عدم اهتمام بالدراسات العراقية التي تُقدم عن الدولة العراقية، وهذا ناتج، ربما، عن عدم الاعتراف بالذات والافتتان بالآخر أو لقصور بعض الدراسات التي تقف عند المعلومة–التي هي بالنتيجة متوفرة للقارئ العراقي–، وتهمل المعنى .

عُرف عن فالح عبد الجبار، اشتغاله على فهم طبيعة الدولة العراقية، والحركات الاجتماعية الفاعلة فيها، وربما ينطبق عليه ما تم ذكره سابقاً من عدم الاهتمام بنتاجه، فالذي يتم تداوله لدى الباحثين بحدود المعلومة، بينما، هو، قد قدم فهماً للدولة العراقية، وهذا الأمر يفترض أن يُحفز الباحثين لدراسته والوقوف

على فهم معناه ومنهجيته، الشيء لم يحصل إلا مع القليل جداً منهم، الذين جاءت كتاباتهم عن عبد الجبار كتأبين له بعد وفاته والإشارة إلى عنوانات كتبه فقط .

للوهلة الأولى، يُلاحظ من خلال كتاب الدولة اللوياثان الجديد اشتغال فالح عبد الجبار على البحث عن إطار نظري يُمكنه من فهم الحالة العراقية، إذ اعتمد في كتابه على توظيف مفاهيم جعل منها مدخلاً لإقامة شبكة العلاقات التي يسعى إلى تشكيلها، لذا فإن طرح أفكار، مثل: الدولة الأمة، والتوتاليتارية (Totalitarianism)– التي تُترجم أحياناً إلى الشمولية–، وغيرهما، تُعدّ مهمة وضرورية جداً، وذلك لأنها محاولة لفهم مالم يُفهم من النظم السياسية، التي حكمت على وفقها الدولة العراقية قبل ٢٠٠٣م .

منهجياً، هناك القراءة التي تعمل عند حدود التلقي المباشر، وتجتهد في أن يكون هذا التلقي بأكبر قدر ممكن من الأمانة بأقل تدخل ممكن تبرز ما يُبرز وتخفي ما يخفي وهذه القراءة يقترب منها هذا البحث، لأنه بالنتيجة دراسة أكاديمية وهذا ما تتصف به تلك الدراسات، وهنا سعي إلى تقديم مراجعة أفقية للكتاب، وليست عمودية–أي التي تتبع تقسيمات الكتاب–، إنما أفقية تشتغل على العنوان والفرضية والمنهج، والوقوف عند أبرز المفاهيم المتداولة فيه .

أولاً– فهم العنوان–(كتاب الدولة اللوياثان الجديد):–

إن موضوع الدولة الواقعية ينبغي أن يأخذ اهتماماً واسعاً من الباحثين، الذين –ربما– انشغلوا بموضوعات ثانوية أو جزئية وتركوا الكل الذي تنتمي إليه تلك الجزئيات. وفي هذا السياق، هناك رأي لـ محمد عابد الجابري جدير بالاهتمام، يقول فيه: "إن نقطة الضعف الخطيرة التي عاناها الفكر العربي النهضوي

الحديث والمعاصر، ومازال يعانيها إلى اليوم، هي تقاعسه أو إحجامه أو عجزه عن طرح مسألة الدولة في الوطن العربي قديماً وحديثاً: كيف تشكلت؟ وكيف تعيد تشكيل نفسها؟ وما مقومات وجودها؟ وكيف تحافظ على هذا الوجود؟ وما نوع الشرعية التي تستند إليه، وما دورها الاجتماعي؟ وما طبيعة علاقتها بمواطنيها؟"[١].

وفي السياق نفسه، إن الفكر العربي المعاصر لا يهتم بالدولة العربية القائمة، إنما ينساق حول طوبائيات جديدة هي المجتمع (المجتمع العصري الليبرالي) و(المجتمع اللاطبقي الماركسي) و(المجتمع العربي الاشتراكي الموحد)[٢]، وهذا الأمر قد أدركه فالح عبد الجبار، إذ إن الكتابات العربية عن الدولة قليلة جداً، ومساعي التنميط والتحليل أقل، وهذا واضح للعيان لأي مختص يشتغل بمجال الفكر السياسي ويعنى بالواقع العربي[٣]. وربما اختياره جزء من عنوان الكتاب (كتاب الدولة ....) يأتي لتأكيد أهمية الاشتغال على الدولة الراهنة .

يتركز كتاب الدولة اللوياثان الجديد على تحديد عوامل صعود نمط التوتاليتارية، الذي نشأت مقدماته(الحزب الواحد، الاقتصاد المركزي–الدولتي، تأليه الزعيم، والواحدية الإيديولوجية)، في العالم العربي، وقد بلغ ذروته في العراق مابين ١٩٧٠–٢٠٠٣م، ووجد في مصر فترة الستينيات من القرن العشرين، وعلى رأي عبد الجبار فإن "هذا الكتاب هو دراسة للدولة العراقية لجهة قيامها بخلق ما يمكن تسميته الأمة الحديثة في إطار نظام ليبرالي اقتصادي وسياسي(١٩٢١–١٩٦٣م)، ثم نزوع الدولة، لاحقاً، في مجرى تحولها من دولة

تسلطية عسكرية إلى دولة توتاليتارية–قرابية، إلى تمزيق نسيج الأُمة(١٩٦٣–٢٠٠٣)[٤].

وينبغي الإشارة إلى أن كل تفكير حول الدولة يدور على ثلاثة محاور، هي: الهدف، والتطور، والوظيفة، إذ يتفرع كل محور إلى محاور ثانوية تُطرح فيها أسئلة جزئية، ويمكن القول أيضاً إن كل سؤال جزئي يقود صاحبه إلى السؤال المحوري، وإن كل محور يذوب في المحورين الآخرين، فمن يشتغل على هدف الدولة يقترب من الفلسفة، ومن يبحث عن التطور يقترب من منهج المؤرخين أما من يتساءل عن وظيفتها ويحلل آلياتها الاجتماعية يقترب من علم الاجتماع[٥]. ولكل منهج يدرس الدولة طريقته المتميزة في التعامل مع المواد المتوفرة له، فقد نجد في مؤلف ما مواد قانونية وتاريخية واجتماعية وفلسفية، والمهم هو كيفية استغلال تلك المواد[٦]. ومع كتاب عبد الجبار يتبين أنه اشتغل على تطور ووظيفة الدولة العراقية، بالاعتماد على مواد فلسفية واجتماعية وتاريخية .

على الرغم من أن فالح عبد الجبار اشتغل في مضمون كتابه على مفهوم التوتاليتارية، إلا إنه لم يذكره في العنوان، وذلك لقناعته بأن مفاهيم: (الكلية، والتوتاليتارية، والشمولية) غريبة على وقع أو إيقاع الجرس العربي، لذلك استعمل عنوان كتاب الدولة، الذي استعاره من أحد الكُتاب العراقيين على حد قوله[٧]، إلا أنه قد استعمل مفهوم التوتاليتارية في أحد عنوانات كتبه السابقة، فضلاً عن أن تسمية اللوياثان الذي هو الشق الثاني من العنوان (كتاب الدولة اللوياثان الجديد) يُعد أكثر غرابة .

ومن الواجب القول إن من جملة المشكلات التي تواجه الباحث في التعامل مع مفهوم التوتاليتارية (Totalitarianism)، هي ترجمته إلى العربية، فبعضهم يترجمه بالكُليانية، وبعضهم الآخر يترجمه الشمولية، وهناك من اتفق على الاكتفاء بتعريبه، وتبرير ذلك يتبين من قول أحد الباحثين: "لقد كان إدخال مفهوم(الديمقراطية)اليونانية الأصل إلى اللغة العربية مبرراً ومفيداً، وسيكون إدخال مفهوم(توتالية) اللاتينية الأصل إلى اللغة العربية مفيداً أيضاً، وفي اعتمادنا هذا الإصطلاح لا نبتعد عن الأصل اللاتيني في مفهومTotus التي هي أساس مفاهيم عديدة تحمل هذا المعنى نفسه في لغات أُوربية مختلفة مثل Totalبالانكليزية والألمانية Totale، أما في العربية فإن مفهوم توتاليتارية يستعمل صفة تطلق على أنظمة حكم معينة، وأحياناً على فلسفة سياسية محددة"(٨).

وبعيداً عن علاقة اللوياثان بالأساطير المروية، فإن هوبز يُعد أول من ربط اللوياثان بالدولة، وإن دولة اللوياثان تعني: "نوع من وحدة الجميع الفعلية في شخص واحد، قائمة بموجب اتفاقية كل فرد مع كل فرد، كما لو كان كل فرد يقول للآخر: أنني أخول هذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال، وأتخلى له أو لها عن حقي في أن يحكمني أو تحكمني، شرط أن تتخلى له أو لها أنت عن حقك وتُجيز أفعاله أو أفعالها بالطريقة عينها، هذا وإن المجموعة المجتمعة على هذا النحو في شخص واحد، تُدعى دولة، باللغة اللاتينية (سيفيتاس) هذا الإله الفاني، الذي ندين له بالسلام والدفاع، وهو أدنى رتبة من الله، الله غير الفاني"(٩). لكن هذا الشكل يختلف عن دولة البعث، التي لم تأتِ من تخويل أو عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، إنما حكمت وفق سياسة الخوف، وهذا

الجانب الآخر من دولة اللوياثان، فعلى الرغم من أن هوبز قد اشتغل في جانب على العقد الاجتماعي في تشكيل الدولة، إلا أنه في جانب آخر أكد وجود الخوف كذلك .

ويمكن القول وفق رؤية هوبز، توجد وسيلتان لبلوغ هذه السلطة، الأولى من خلال إخضاع الآخرين لحكمه وإبادتهم إن رفضوا، أما الثانية فهي الاتفاق على الخضوع لشخص واحد أياً كان، أو إلى مجموعة أشخاص بشكل طوعي(١٠). الوسيلتان قد طُبقتا في عراق البعث، فمن رفض حكمهم قد تمت إبادته ومن خضع لهم بشكل طوعي كان أما نتيجة لسياسة الخوف أو موالٍ لفعلهم .

ولم يكتفِ هوبز بدور الخوف بتشكل دولة اللوياثان، بل إنه عدّ الحاكم إلهاً، إذ يقول: "في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي (من باب التعريف) شخص واحد، ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل، نتيجة الاتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة الكبرى، بُغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع...أما الطرف المودّع لديه هذا الشخص، فيدعى بالحاكم المطلق، ويُقال أنه يتمتع بالسلطة المطلقة وكل ما يخرج عن نطاقه، هو فرد من الأفراد التابعين له" (١١) .

ثانياً- فرضية الكتاب ومنهجيته:

يحتوي الكتاب على إطار نظري، يُعد مهماً جداً للباحثين المعنيين بالشأن العراقي، إذ يناقش فيه أبرز المشتغلين في العالم الغربي على تحليل النظم التوتاليتارية، سواء أكانت مع الفاشية والنازية أم مع الستالينية، على الرغم من أن

هذا الإطار النظري سواء أكان المتعلق منه بالتوتاليتارية أم بدراسة الدولة الأمة قد تكرر في دراسات ومحاضرات سابقة لـ فالح عبد الجبار.

إن الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب تتمثل بأن الدولة العراقية مرت من النظام السلطاني(العثماني)، إلى الديمقراطي، إلى التوتاليتاري في مسلسل انهيارات متلاحقة وإن المركب التوتاليتاري–الأسري–الريعي الأخير هو البنية الأساسية للنظام السياسي قبل العام ٢٠٠٣م [١٢]. وقد بُني الكتاب على سبع فرضيات، يمكن إيجازها بالآتي:

الفرضية الأولى: إن العراق مزيج سياسي من الأُسرية التسلطية –أي دكتاتورية العائلة–، ودولة ريعية، ودولة توتاليتارية تقوم على دمج الدولة – الحزب، والجماهير والاستبداد المرتكز على الإرهاب، إلا أن التوتاليتارية تقع في مرتكز ما تم ذكره[١٣]. وفي السياق السابق، يمكن القول إن التوتاليتارية "نظام سياسي لدولة ما تتميز بالهيمنة الكلية على النشاطات الفردية من خلال تبنيها لإيديولوجيا معينة"[١٤].

الفرضية الثانية: إن النظام التوتاليتاري نتاج مجتمع صناعي متطور إلا أنه يمكن محاكاته في بلدان أقل تطوراً[١٥]. هناك بعض الباحثين قد ربطوا بين التكنولوجيا والتوتاليتارية، فالتكنولوجيا المعاصرة تضفي عقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية وتقيم البرهان على أنه يستحيل تقنياً أن يكون الإنسان سيد نفسه وأن يختار أُسلوب حياته، وأن نقص الحرية لا يطرح نفسه اليوم على أنه واقعة لا عقلانية أو واقعة ذات صبغة سياسية، إنما يُعبر عن واقع الإنسان الذي بات خاضعاً لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيتها كما يزيد من إنتاجية العمل، وإن العقلانية التكنولوجية لا تضع شرعية السيطرة

موضع اتهام، إنما تحميها، والأفق الأداتي البرجماتي النزعة للعقل يقود إلى مجتمع توتاليتاري مستبد، وقد اصطبغ بصبغة عقلانية، وإن العقلنة في هذا المجال التقني والأداتي لن تفهم حقيقتها على وفق هابرماس، إلا في المعنى الفرويدي، أي عقلنة الكبت والسيطرة عليه[١٦]، ويرى يورغن هابرماس إن العلم والتقنية هما من يؤديان اليوم وظيفة إضفاء الشرعية على الهيمنة، وإن الهيمنة السياسية تتعزز وتحل محل البحث عن الغايات القيادية التقنية والإدارية وحدها[١٧] .

الفرضية الثالثة: إن زيادة أسعار النفط لم تتسبب بنشوء التوتاليتارية، إنما دعمت نشوءها[١٨]. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الدكتاتور التوتاليتاري يرى شأنه شأن الفاتح الأجنبي إلى مصادر الثروات الطبيعية والصناعية في كل بلد كما في بلاده بوصفها مصدراً للنهب دائماً، ووسيلة لإعداد المرحلة الآتية من التوسع العدواني، وقد كانت هذه السياسة الاقتصادية القائمة على الاغتصاب المنظم قد اتبعتها الحكومة التوتاليتارية لصالح حركتها وليس لصالح الشعب [١٩]. أما الفرضية الرابعة: إن النظام التوتاليتاري لم يكن ثابتاً إنما يتطور على وفق المكان والزمان[٢٠]. والفرضية الخامسة، متعلقة بطبيعة المجتمع العراقي، وعلاقته بالدولة، فالعراق يوصف بأنه دولة تبحث عن أمة[٢١]. وفي الفرضية السادسة: المجتمع الانتقالي، إذ يمر مجتمع العراق في مرحلة انتقالية[٢٢]. والفرضية السابعة مرتبطة بالديمقراطية، سواء أكان الأمر يتعلق بانهيارها أم الادعاء ببنائها[٢٣] .

إن منهجية الكتاب على وفق ما ذكره فالح عبد الجبار تعتمد على التحليل التاريخي البنيوي. وما يمكن قوله باختصار عن منهجية فالح عبد الجبار في هذا

الكتاب، إنه قد اشتغل على تاريخ الأجل الطويل فهو قد غطى في الكتاب موضوعاً استغرق ١٥٠ عاماً تقريباً من منتصف القرن التاسع عشر مع الدولة العثمانية حتى ٢٠٠٣، وتغطية هذه الفترة، لا يمكن دراستها على الرؤية والفرضية التي اشتغل عليها عبد الجبار، بأفضل النتائج إلا من خلال المنهج التحليلي البنيوي الذي عرف غربياً مع مدرسة الحوليات الفرنسية، ولا سيما فرناند بروديل، وفضلاً عن ما تم ذكره، فقد اهتم بالقراءة الأفقية للتاريخ التي تعتمد على المفاهيم، وهذه القراءة تقترب أيضاً من البنيوية من خلال تشكيل نسق للدولة العراقية وهو التوتاليتارية أو اللوياثان .

يُشار إلى البنيوية بأنها منهج مشترك بين بعض العلوم الإنسانية لإدراك الواقع البشري من حيث هو بنية كلية لا معنى لها في ذاتها ولا معنى لعناصرها إلا حينما تتعلق ببعضها البعض، وبالنسبة للكل فهي منهج تحليلي وموضوعي[٢٤]. وقد ظهرت كمنهج ومذهب فكري على أنها ردة فعل على الوضع المتشظي الذي ساد العالم الغربي في بداية القرن العشرين، وهذا ما انعكس على شتى أنواع المعرفة وتشظيها حين تفرعت إلى تخصصات متعددة لتبحث في عزلة الإنسان عن واقعه والعالم من حوله وشعوره بالإحباط، وهنا ظهرت الأصوات التي تنادي بالنظام الكلي المتناسق الذي يوحد العلوم ويربطها ببعضها، ومن ثم يفسر العالم ويجعله بيئة مناسبة للإنسان[٢٥]، ومما تجدر الإشارة إليه، إن مفهوم البنية قد وجد في كتابات روسو وماركس وفرويد وغيرهم لكنه لم يصبح أداة للتحليل وقاعدة لمنهج نظري إلا بعد عام ١٩٢٨م، إذ بدأ تشكل البنيوية [٢٦] .

أدرك عبد الجبار إن استعمال المفاهيم، التي هي بالنتيجة نماذج مجردة لصورة السمات، لكنها لا تدرج كل السمات، فمثلاً تطبيق التوتاليتارية الريعية على العراق في زمن البعث ١٩٦٨-٢٠٠٣م، قد يصدم بعض الباحثين، فكما يقول عبد الجبار:"كان تطبيق المفهوم خارج أوربا يُعد معيباً من الوجهة المنهجية لأن المناطق النامية لا تكاد تدعى وجود مجتمع جماهيري، و / أو أفراد مفتتين إلى ذرات، أو مجتمع مدني. كانت المقارنات العابرة للقارات محظورة حظراً باتاً باسم الخصومات الأكاديمية الإيديولوجية الموروثة من زمن الحرب الباردة القديمة التي ألقت التوتاليتارية في سلة المهملات"[٢٧] .

إن المقارنة بين الغرب والشرق قليلة، وخجولة أحياناً، وسيظل تفحص أوجه التشابه البنيوية بين عراق البعث وروسيا الستالينية أمراً مثيراً للاهتمام، ولكن ربما وجدت قرابة عراقية كهذه مع الإنموذج النازي، وقد اتخذ عبد الجبار من إمكانية هذه القرابة نقطة مرجعية تستحق البحث والتطبيق مع بعض التعديلات، وعلى رأي عبد الجبار إن عراق البعث يقترب في اندفاعته التنموية اقتراباً أكبر من الإنموذج الستاليني، ولكنه في خطابه الآيديولوجي القومي المعادي للأغراب، وتركيزه على الدولة، والعسكرة، والنزعة التوسعية، يقترب اقتراباً أكبر من الأنموذج الألماني العرقي، فقد اقتدى بالإنموذجين بطرق مختلفة وفي ظل ظروف محددة[٢٨].

ثالثاً- تكوين الدولة، تشكيل الأمة (الدولة الأمة):

في الأدبيات السياسية هناك نماذج يتم الاشتغال عليها، مثل: الأنموذج الأميركي، المتضمن عملية الفصل بين بناء الدولة وبناء الأمة، والإنموذج الأوربي بعد معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨م، التي مهدت لبناء الدولة الأمة، وبمعنى

آخر إن الأمة يُمكنها بناء دولة، وأحياناً يطلق على هذه العملية، عربياً بالدولة القومية أو الدولة الأمة، وفي العراق يلاحظ مع تأسيس الدولة العراقية إنه تم الاشتغال على وفق مفهوم الدولة الأمة، لكن بمعنى مغاير عن التجربة الأوربية الفرنسية والألمانية، إذ إن الدولة العراقية كانت تسعى لبناء أمة وليس العكس، وهنا حدثت إشكالية لأن العراق دولة متعددة القوميات، فكيف يمكن للدولة بناء أمة واحدة، لهذا أدرك فالح عبد الجبار ضرورة الفصل بين عملية بناء الدولة وبناء الأمة كي لا تؤثر الأخيرة على الأولى.

يمكن القول، إن الدولة الأمة هي تلك الدولة المستقلة سياسياً، التي تجمع أفرادها وحدة اجتماعية واقتصادية[٢٩]، وهي على عكس العديد من النظم السياسية الأخرى، تبنى على آيديولوجيا تزعم أن على الحدود السياسية أن تتطابق مع الحدود الثقافية[٣٠]، وإن الدولة الأمة ولاسيما الدولة الأمة الحديثة هي اختراع تاريخي حديث نسبياً، إذ أن معظم الناس لم يشاركوا قط في أي نوع من الدولة ولم يحددوا واحدة منها، وعلى الرغم من الحديث عن دولة أمة لكن لابد من الفصل بين الأثنين أي الدولة والأمة، فالهويات الثقافية للأمة لا تتزامن بالضرورة مع حدود الدولة[٣١]، وتعني في أحد جوانبها عملية ربط وجود الأمة بتشكل الدولة وهذا يؤدي إلى عدم وجود أمة من دون دولة، إذ أن الأخيرة تسعى لتشكيل هوية قومية للأمة الواحدة[٣٢].

أ- تكوين الدولة:

أدرك فالح عبد الجبار أن عملية بناء الدولة لا تعني أنها بناء أمة، فمسألة بناء الدولة وبناء الأمة عبر عملية واحدة تنفع في المجتمعات المتجانسة ثقافياً، ولا تنفع في الدول غير المتجانسة أو المتعددة [٣٣]. ومن الواجب القول على رأي

عبد الجبار"إن تكوين الدولة يتصل بعملية إيجاد منظومة المؤسسات التي تشكل النظام السياسي، وتحديد المجال الإقليمي للكيان السياسي الجديد، نظامه القانوني وغيره من الأنظمة، وهيكليات السلطة، والعملة، والعلم، والعاصمة، وما إلى ذلك، أما بناء الأمة، فهو ينطوي، على العكس من ذلك، على الآليات الضرورية لضمان رضا ومشاركة مختلف الجماعات الإثنية، والدينية، والثقافية المبعثرة التي تقع داخل حدود الرقعة الجغرافية في مؤسسات الدولة" [٣٤]. ينبغي الإشارة إلى أن من أهم الأمور التي تساعد على بناء الدولة بعد أن يتوفر عند المعنيين الشعور بالانتماء، هي الأمور الآتية: الحاجة الى مؤسسات، إذ إن معظم الحالات التي نجّحت فيها عمليات بناء الدولة والإصلاح المؤسساتي تمثلت بالتصميم التنظيمي والإداري، فضلاً عن شكل النظام السياسي، وعوامل مرتبطة بطبيعة الدولة ثقافياً .

إن تكوين الدولة العراقية، يتمثل مع الدولة العثمانية وإصلاحاتها، التي منها التحول من اللامركزية إلى المركزية، إذ أعادت توكيد مركزية دور الدولة كأداة للتغيير[٣٥]. وعلى وفق رأي عبد الجبار إن العامل الخارجي هو الذي ساهم بتكوين الدولة، فبريطانيا هي من كونت مملكة دستورية تمثيلية، وثبتت حدودها الجغرافية، فضلاً عن تحديد نظام الإدارة البيروقراطية، والأنظمة القضائية، والاقتصادية، والثقافية –عبر التعليم المركزي–[٣٦]، وهنا ينبغي القول إن العراق، عادة، ما يوصف بالدولة الاصطناعية أو المخترعة، ذلك من منظور إنه لم يكن تنظيماً اجتماعياً واحداً، إنما مجموعة من التنظيمات تمثلت بالولايات الثلاث: البصرة وبغداد والموصل، رغم أن الباحث يتفق مع القول إن كل الدول تعد

اصطناعية، فكل الدول تعد حديثة النشأة على وفق الفهم المعاصر، وليست الدولة العراقية فقط.

يذكر عبد الجبار أن بريطانيا كانت تميل إلى التحول الارتقائي البطيء، أما الدولة الأهلية فكانت تندفع باتجاه تقدم متسارع نحو الكيان السياسي الكامل للحداثة [٣٧]. أكملت دولة الانتداب ودولة النظام الملكي المستقلة العمل غير الناجز: أي التحول إلى المركزية الحديثة لمجتمع كان زراعياً، عشائرياً، ومتشظياً، وعصياً على الحكم إلى حد ما، فقد أعاد نشر السلطة التوزيعية للدولة وسيطرتها على الأصول الاقتصادية، وهي الأرض في هذه الحال، لخلق صلات عضوية تربط، عبر المصالح الاقتصادية والسياسية، قطاعات واسعة من القوى التقليدية–الحديثة لذلك المجتمع بالنظام السياسي[٣٨] .

ومن الواجب القول، إنه عند النظر في تاريخ العراق منذ منتصف القرن العشرين، يمكن تحديد رأيين بشأن طبيعة الدولة، إذ يعتبر الرأي الأول إن عمليتي بناء الدولة والأمة في العراق كانتا ناجحتين، وتمخضتا عن ظهور هوية وطنية عراقية، إلى جانب بزوغ عراق ذي مؤسسات حكومية على الطراز الغربي، أما الرأي الآخر فمفاده إنه (منذ البداية كان عراق مابعد عام ١٩٢٠ م مجرد خدعة)[٣٩].

ب–تشكيل الأمة:–

يستعمل عبد الجبار مصطلح بناء الأمة للدلالة على ضم مختلف الجماعات الإثنية، والطائفية، والثقافية، في دولة موحدة عبر مؤسسات المشاركة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية[٤٠]. وهنا يمكن القول إن:" الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي، ولذلك تقوم على افتراضين مركزيين. أولهما،

إن الجنس البشري ينقسم طبيعياً إلى أمم متمايزة، وثانيهما إن الأمة أكثر وحدة ملائمة، وربما الوحدة الوحيدة الشرعية للحكم السياسي"[٤١]، ووفق رأي ماكس فيبر إن المعنى المقصود من مصطلح أمة واحدة يكمن في السياسة أي إن الأمة مجتمع قادر على إنتاج دولة خاصة به[٤٢] .

إن مصطح بناء الأمة على وفق رأي فالح عبد الجبار قد استعمل بشكل فضفاض، وهو يميل إلى رأي اميتاي اتسيوني، تحديدا من خلال بناء الجماعة الوطنية وإلى كتابات جلنر وبندكت اندرسون من خلال رأيه الشهير عن الأمة، الذي يقول فيه: "الأمة هي جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيل إنها محددة وسيدة أصلاً، وهي متخيلة لأن أفراد أية أمة، بما فيها أصغر الأمم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلتقوهم، أو حتى يسمعوا بهم" [٤٣]. أما ارنست جيلنر، فيقول: "أن القومية هي في المقام الأول مبدأ سياسي يرى أن السياسة يجب أن تكون وحدة وطنية منسجمة، وباختصار، وإن القومية هي نظرية للشرعية السياسية، التي تدعي أن الحدود العرقية لا تتقاطع مع السياسية، وعلى وجه الخصوص، إن الحدود العرقية ضمن دولة معينة"[٤٤].

أما عن كيفية نشوء الأمم، فيرى عبد الجبار: أولاً، أنها من وجود جهاز سياسي مركزي، يمتلك تكنولوجيا عسكرية ووسائل اتصال متطورة لاستمراريته، ثانياً، من وجود نظام اتصال ثقافي موحد (اللغة، مؤسسات التعليم، الجرائد، الكتب، ولاحقا الإذاعة،...الخ)، ثالثاً، على قاعدة نظام اتصال مادي (طرق مواصلات، ووحدات إنتاج، وتجارة، وأسواق) متداخلة، متكاملة، في رقعة محددة، ورابعاً، أن يكون الجهاز السياسي والحقل الثقافي والفضاء الاقتصادي–التداولي

مفتوحاً على المشاركة أمام الجماعة الوطنية اللامتجانسة ثقافياً، وللدولة الدور الحاسم في توطيد هذا التجانس(٤٥) .

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن عبد الجبار لم يذكر أو يشير إلى دور المثقفين في بناء الأمة، فاختراع أمة بحد ذاته على وفق رأي أحد الباحثين يتطلب عملاً فكرياً لابد منه من خلال مجموعة من الأدب القومي والمهرجانات، وكذلك الأكثر أهمية هو تمييز الثقافة القومية عن الثقافات الأخرى داخل الدولة، والنتيجة إن مهمة اختراع الأمة تقع على عاتق المثقفين، من ثم نقلها إلى الناس(٤٦).

ج-مشكلة الدولة الأمة في العراق:

بعد أن تم ترسيم حدود الدولة على وفق مبدأ الدولة القومية أي (دولة – أمة)، حتى شعرت مختلف الجماعات الإثنية في هذه الدولة بالمرارة جراء فقدان الاستقلال الذاتي السابق، بسبب مبدأ تقرير المصير القومي(٤٧). ويؤكد عبد الجبار بأن مشكلات الدولة –الأمة كما تجلت في العراق تمتد بجذورها من الإخفاقات والتوترات، التي شهدتها حقب سابقة، بدءاً من الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، واستمرت مع الاستعمار البريطاني، والنظام الملكي وما بعده(٤٨).

١-العامل اللغوي في تشكيل الأمة:

يرى عبد الجبار إن الانقسامات الدينية- المذهبية الحضرية-القبلية، هي إرث تاريخي اجتماعي إسلامي، أما المشكلة الكردية بمعنى ما، فهي من صنع الملك فيصل الأول نفسه، كما هي من صنع تركيا الأتاتوركية وبريطانيا السير بيرسي كوكس، فالمنطقة الكردية لم تكن لها الصلات التاريخية المشتركة مع

مناطق العراق العربية بالصورة التي كانت للمناطق العربية بعضها مع بعض، إلا أن فيصل الأول شبه العراق من دون الكرد وولاية الموصل بالكيان الهزيل لأنه سيكون محاطاً بالأتراك المطالبين بالموصل، والإيرانيين والسعودية شرقاً وجنوباً، وإنه سيجلس على عرش مملكة ذات أغلبية شيعية، لهذا ركز على ضم الكرد ضمن الدولة العراقية ، لأنهم سنة شافعية وهو منهم(٤٩) .

من الناحية النظرية، فإن خير من مثل إنموذج بناء الأمة على وفق اللغة المشتركة في الفكر الغربي، هما فيخته وهيردر، ففي خطابات الأول –أي فخته– الموسومة بـ خطابات إلى الأمة الألمانية، أثناء هزيمة ألمانيا أمام انتصارات نابليون، قد عمل على تطوير نظرية الوحدة الأصيلة للشعب، مناقشاً العلاقة التي حددها كانط بين الحق والأخلاق، إلى الإشكالية التاريخية – الثقافية التي ستضع اللغة أولاً وقبل كل شيء في قلب مشكلة الوحدة والهوية الوطنيتين، وليس التاريخ أو الجغرافية الطبيعية(٥٠)، وإن رأي فخته بأن الأمم– أو الجماعات اللغوية– يجب أن تتمتع بالاستقلالية في تحديد مصائرها، كانت من العوامل التي دفعت بالقومية إلى التواجد على مسرح العالم، وعملت في الوقت نفسه على انحسار شأن المجتمعات التقليدية المتكئة على بنية الأسرة، أو الجوار، أو حتى العقيدة، وكان المهمشون–الذين تمردوا على سلطة الأب وتبنوا الإيديولوجية القومية– قد انتقلوا من المجتمعات التقليدية إلى الحداثة التي أتى بها عصر الاستنارة(٥١)، وبهذا يمكن القول إن القومية قد استثمرت عناصر تماسك الأمة من أجل استنهاضها لكن السيء في القومية هو القول بتمييز أو سيادة أمة على أمة أخرى، وهذا ما حصل مع الفاشية والنازية ونماذج أخرى من النظم الشمولية.

٢- الاختلافات المذهبية والدينية لا تعرقل بناء الأمة:

يرى عبد الجبار إن الفكرة الوطنية في العراق، قد ولدت على أساس اتفاق وتفاهم سني–شيعي، أي اتفاق قوى اجتماعية فاعلة، قوامها تجار المدن وشيوخ العشائر، والنخب العسكرية–الإدارية المتحدرة من الإدارة العثمانية، وإن الخطاب القومي المحلي الوطني تعزز بفضل فتاوى النجف السابقة لثورة ١٩٢٠م، واللاحقة لها، في دعواها لاستقلال الأمة العراقية بأمير عربي مسلم، وهي فتوى تعكس وعي المجتهدين بالمبدأ القومي الناظم للأمم، في جانب مثلما تعكس تمسكهم التقليدي بالبعد الديني العام خلوا من التعيين المذهبي[٥٢] .

٣-الموقف من العهد الملكي والجمهوري في بناء الأمة:

يرى عبد الجبار أن النظام الملكي قد أفلح في سعيه إلى صناعة آليات عملية، وإن كانت انتقالية، لبناء الأمة وتكوين الدولة[٥٣]، وبعد ١٩٥٨م تحتم أن يُعاد بناء الدولة كنظام حكم وكدولة متعددة القوميات، ما زج العراق في حقبة من اللاستقرار المزمن وغموض المآلات[٥٤]. وإن العسكر قد أدوا بوعي أو من دونه دوراً في قطع وإرباك مسار التطور الذي استمر قرناً من الزمان منذ السلطنة العثمانية إلى إنشاء الدولة الوطنية، وتجلى في اضطراب إيقاع التغيير المتفاوت، والمتقلب[٥٥]. وقد أنتجت الحقبة الجمهورية الاضطراب الدائم، وأزمة مزمنة في شرعية الحكم، وخللاً مستمراً في عملية الاندماج الوطني، فلو تم تناول دراسة هذه الحقبة من منظور بناء الأمة، لوجد إنها قلبت بنى الدولة والتشكيلات الاجتماعية والعلاقة بين الاثنين رأساً على عقب[٥٦]. وممكن بيان موقف عبد الجبار من الجمهورية وعملية بناء الأمة على وفق قوله الآتي: "نهاية الجمهورية الأولى كانت بمعنى من المعاني نهاية مسار وسطي سياسي، وبداية تقويض

الوطنية العراقية، وتفاقم نزعات العنف السياسي المنظم على مستوى القمة–النخب، أو على مستوى القاعدة–الجماهير. إنها بداية حصر السياسة والمصائر بيد الجندي–السياسي، والتفكيك النهائي للمؤسسات الدستورية والتشريعية، تفكيكا سيمتد عقوداً" (٥٧).

رابعاً–التوتاليتارية العراقية:

يلاحظ القارئ إن فالح عبد الجبار يُعيد في كتاب الدولة واللوياثان الجديد فهمه للتوتاليتارية في كتابه الذي نشره عن التوتاليتارية سنة ١٩٩٨م، تقريباً، بشكل حرفي، إذ لم يغير في الأفكار وطريقة العرض. ويعد التوتاليتارية خطاباً نخبوياً مرتكزاً إلى فلسفات مختلفة، وحركات اجتماعية تنتمي إلى المجتمعات الحضرية الجماهيرية المميزة لأوائل القرن العشرين، وهي نظام هيمنة دولة الحزب (٥٨)، ولأهمية الفهم الذي قدمه للتوتاليتارية بشكل عام وتمثيلاته في فهم الدولة العراقية، سيتم مراجعة ذلك.

أ–فهم فالح عبد الجبار للتوتاليتارية:

يرتكز فالح عبد الجبار في فهمه للتوتاليتارية على التتبع التاريخي لتطور المفهوم، بدءاً من أفكار المفكر الإيطالي جيوفاني جنتيلي(١٨٧٥–١٩٤٤م) في أوائل العشرينيات من القرن العشرين(٥٩). من ثم ينتقل إلى فهم أفكار فرانز نويمان فهو أول وأهم منظر للتوتاليتارية في كتاب البهيموث١٩٤٢ الذي تُرجم مؤخراً إلى العربية، وعلى وفق رأي عبد الجبار ما كتبته حنه ارندت في كتابها: أسس التوتاليتارية، أو كتابات كارل فريدريش، ما هي إلا إعادة تدوير لأهم أفكار نويمان، من دون ذكره كمصدر لهذه الأفكار(٦٠) .

لكن في المقابل مما ذُكر، فإن في الثقافة السياسية، اقترن البحث والاهتمام بالتوتاليتارية باسم حنه ارندت، إذ يعد كتاب أسس التوتاليتارية المنشور عام ١٩٥١ من أهم كتب ارندت الذي جعلها مشهورة، وثبت لها سمعتها كباحثة ومفكرة، وقد نال مواقف متباينة من الباحثين لا يسع البحث لتقصيها، لكن بعضها تضمن نقوداً حول المنهجية، وبعضها حول سياق الكتاب، وعلى الرغم من تلك النقود إلا أن الكتاب يبقى يتمتع بفرادته في تحليل نظم سياسية لم تنطبق عليها نماذج الطغيان الأخرى، ويشهد لها بتمكنها وتميزها في البحث بالمجال السياسي، فعندما نشرته اتخذ الكُتاب والباحثين منه مواقف مختلفة، فهناك من قال إن الكتاب لا ينتمي إلى الدراسات الأكاديمية التخصصية، ويشير أحد الباحثين إلى أن ارندت حاولت توظيف سرد تاريخي وقصصي ورواية من منظور العلوم الاجتماعية، وإنها تمتلك الطموح والمنهجية والحيوية والذوق والأسلوبية للعمل في الصحافة السياسية وبعض الشيء من الفلسفة لتكون عونا لها في دراستها، وتتمتع بمنهج غير عادي، لكنها فشلت في جعل دراستها واضحة، ويرد على ذلك باحث آخر مشيراً إلى أن الكتابة عن التوتاليتارية معضلة لأنها من جوهر التاريخ، بوصفها مساهمة في حفظ الأحداث من النسيان، وكانت مشكلتها–أي ارندت– كيفية كتابة تاريخ عن التوتاليتارية ومحاولة تفكيكها وتدميرها[٦١] .

يذكر عبد الجبار أن تحليل كارل فريدريش يعد تحليلاً مفاهيمياً مقارناً– لخلق النمط المثالي وإن تحليل ارندت يعد تاريخياً سوسيولوجياً، أما تنظير نويمان فهو تركيب أوسع نطاقاً وسابق للاثنين. ويعد نويمان الأب الشرعي للنقد

العقلاني للتوتاليتارية فكرة وإيديولوجيا وحركة نظام[٦٢]. ويقدم نويمان خمس سمات متكاملة للتوتاليتارية من منظور يساري[٦٣]:

١-التحول من دولة القانون إلى دولة بوليسية.

٢-التحول من تقسيم السلطات إلى تركيزها.

٣- هيمنة حزب منبثق من مجتمع جماهيري على السلطة واحتكارها.

٤-التحول من الرقابة الاجتماعية المتعددة إلى الرقابة التوتاليتارية.

٥-عبادة الزعيم وصناعة الكاريزما.

٦-الإمبريالية العرقية.

٧-الاقتصاد الاحتكاري التوتاليتاري.

٨- اعتماد التوتاليتارية على الإرهاب.

أما كارل فريدريش في كتابه طبيعة التوتاليتارية من منظور ليبرالي، فيمكن تلخيص رؤيته للتوتاليتارية من خلال النقاط الآتية[٦٤]:

١-إيديولوجية رسمية مركبة من مجموع العقائد، التي تتناول كل أوجه الوجود الإنساني.

٢-حزب جماهيري واحدي.

٣-احتكار شبه كامل للسيطرة على وسائل العنف.

٤- احتكار شبه كامل على وسائل الإعلام .

٥- نظام بوليسي إرهابي .

٦- سيطرة وإدارة مركزية للاقتصاد بأكمله .

تستقصي ارندت العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي أفضت إلى بروز الحركات والأنظمة التوتاليتارية، حسبما تطورت في الزمان والمكان، وهي تقدم

دراسة سوسيولوجية تاريخية للتوتاليتارية[٦٥]، ولكن من الصعوبات التي قدمتها أي- ارندت-في أسس التوتاليتارية تذهب أعمق بكثير من الإشكالات التي طرحت، فالقضية ليست في استعمال ارندت للمنهج، وتعاملها مع الموضوع الذي هو في حد ذاته لا التباس فيه، بل إن هناك مشكلات في استيعاب ماهو في الواقع الذي يحتويه الكتاب، وكذلك يشير كارل ياسبرز إلى أن كتابها حول موضوع التوتاليتارية تضمن ثلاثة كتب وليس كتاباً واحداً، إذ إن كل فصل يعبر عن كتاب[٦٦] .

يتوصل عبد الجبار إلى القول إن التوتاليتارية، "ظاهرة متعددة المستويات: فهي أولاً، حركة اجتماعية لتعبئة الجماهير، وهي ثانياً، خطاب نخبوي وعبادة cult ثقافية، وهي أخيراً شكل معين من أشكال النظام السياسي يلغي تقسيم السلطات، ويرسي تقنيات للسيطرة والهندسة الاجتماعية خاصة بعصر المجتمعات الحضرية الجماهيرية، هي نظام يحاول إنهاء الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ومركزة السلطة السياسية عبر تدمير استقلالية المجتمع المدني" [٦٧].

ب-التوتاليتارية العراقية:

في الحالة العراقية على رأي عبد الجبار، تم القفز من الديمقراطية إلى التسلطية ثم إلى أغوار التوتاليتارية[٦٨]. وكانت الجمهوريتان الثانية والثالثة بمثابة الحاضنة لإنماء الغول التوتاليتاري[٦٩]. وقد أنشأ حزب البعث نظاماً توتاليتارياً أُسري السمات بدأ عام ١٩٦٨م، يشبه الإنموذجين النازي الألماني أو الستاليني شبهاً كبيراً من حيث حكم الحزب الواحد، والاقتصاد الأوامري، والآيديولوجية القومية الاشتراكية ووحدة الأمة في ظل الفوهور (القائد)، ولكن خلافاً للأنموذج

الأوربي الكلاسيكي، يشير لفظ الأسري المضاف إلى التعريف الوجه الثاني للإنموذج العراقي، ألا وهو العشيرة أو القرابة[٧٠] .

إن الجماعات المشكلة للنظام التوتاليتاري في العراق[٧١]:

١-الزمرة العسكرية .

٢-النخب القرابية من قبيلة البوناصر .

٣-النشطاء الحزبيون الإيديولوجيون .

٤-(الجيش، العشيرة التقليدية، والحزب الجماهيري الحضري) .

تنبثق الحالة التوتاليتارية دائماً من درجة تفتت المجتمع إلى ذرات فردية، ولكنها لا تتحقق من دون تقويض أو امتصاص الروابط الاجتماعية التعددية، التي تحمي الذرات الاجتماعية، من دون إنهاء وجود التعددية المؤسساتية، وإزالة الاتحادات والروابط الوسيطة، التي تعوض عن شبكات القرابة الحامية سابقاً، بفعل قمع الدولة لهذه الروابط ، وإذا كان تدمير الروابط المدنية نتاج القمع، ونمو المدن نتاج تغير اجتماعي اقتصادي مديد، فإن نشوء الفرد المعزول هو نتاج فعل الاثنين معاً: النمو الهائل للمدن من جهة، وتدمير الروابط الاجتماعية، من جهة أخرى [٧٢].

تتشكل الحركات التوتاليتارية من تنظيمات جماهيرية تضم إليها أفراداً مبعثرين ومعزولين، أما الميزة الأظهر، التي تميزها عن كل الأحزاب والحركات الأخرى فتكمن في اقتضاء الولاء اللامحدود وغير المشروط وغير المبتذل من المناضل الفرد إزاء حركته[٧٣] .

وربما يرجع سبب نشوء هذه الجماهير نتيجة الاستئصال من الجذور المرتبط بالمدن الحديثة وتفكك الأسرة، "إن الإنسان الجماهيري، المغترب،

والمنعزل، والمقتلع من الجذور عاجز عن التعبير عن مصالحه، قدر عجزه عن تنظيمها، فهو لا يستطيع أن يكون عقلانياً في أفعاله، لأنه غير قادر على أن يحدد أية مصلحة أصيلة ويمارسها. وهذا ما يفسر لنا الخراب الغريب الذي لحق بالسياسة في القرن العشرين"[٧٤]."إن الجماهير غير ميالة كثيراً للتأمل، وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية، ولكنها مؤهلة جداً للانخراط في الممارسة والعمل"[٧٥]. ونتيجة للتسلطية العسكرية، كان نشوء مجتمع حضري جماهيري مفتت إلى ذرات، ومُفرغ من مؤسسات الدفاع عن الذات[٧٦] .

ومن الممكن القول، إن اعتماد البعث على توظيف الجماهير لم يكن سمة له وحده بل يرتبط ذلك مع أغلب الحركات الشمولية، التي تسعى إلى إشراك الجماهير في تنفيذ مشاريعها، وعلى وفق رأي ارندت:"غالباً ما تسعى الحركات الشمولية إلى تنظيم الجماهير وتفلح في ذلك–بخلاف الأحزاب القديمة القائمة على المصالح، التي تهتم بالطبقات، والناشئة في غالبيتها في أمم أوربية، وبخلاف ما تذهب إليه الأحزاب في البلدان الإنكلو –ساكسونية من حيث اهتمامها بالمواطنين ذوي المصالح، وبتأثير الآراء العامة في مسار الشؤون المحلية"[٧٧] . وإن النظم الدكتاتورية حينما تشتغل على الجماهير وترفض أية صفة للفردانية، وذلك لأن الفرد المنخرط في الجمهور يكون غير واع بأعماله، وحالته تكون أشبه بالمُنوم مغناطيسياً، أما الأفراد الذين لا ينخرطون فنسبتهم ضئيلة، والفرد المنخرط في الجمهور لايصبح هو نفسه، بل عبارة عن إنسان آلي[٧٨] . وهذا ما حاول البعثيون توظيفه .

إن التغير الاجتماعي المساند للشرط التوتاليتاري، وهو النمو الهائل لشرائح طبقات وسطى جديدة ذات تعليم حديث، التي كادت تطغى على الحياة

الاجتماعية[٧٩]. وقد أثبتت الطبقات الواسعة التي تتقاضى الرواتب إنها العمود الفقري للوضع التوتاليتاري، طيلة فترة الازدهار، وقد شكلت ومثلت الجماهير بشكلها الفردي، حطام الطبقات القديمة والجديدة، الفردية الاجتماعية الحضرية العديمة الوجه[٨٠]، فالاقتصاد السياسي للدكتاتورية والشكل الجديد للعبودية الجماعية تمثلا بقيام الدولة بتوفير الخدمات الرخيصة، والتعليم والعناية الصحية المجانية، والسلع الأساسية المدعومة، وفرص العمل لقاء الولاء والانقياد الخاضع للدولة[٨١] .

لعل التاريخ سوف يسجل أن نهج المغامرات العسكرية هو السبب المباشر للوهن التدريجي الذي ألم بالدولة التوتاليتارية، وإن لم يتسبب بتفكيكها كلياً، والواقع أن النظام التوتاليتاري قوض في هذه المغامرة المقومات الكبرى التي كان يمتلكها[٨٢]. ويفهم عبد الجبار حربي الخليج الأولى والثانية، التي خاضها نظام البعث على أنهما شكل من أشكال سيادة اللوياثان الاستبدادي، وإن النوازع التوتاليتارية، وإن كانت داخلية المنشأ، فإنها تميل دائماً إلى عرض قوتها وراء حدودها[٨٣].

ج- التوتاليتارية العراقية من دولة الحزب إلى دولة العشيرة:

يشترك العراق مع دول عديدة في العالم بوجود حزب، قد هيمن على الدولة بمؤسساتها كافة، ولم يكتف بذلك فحسب، إنما عمل أيضاً على الهيمنة على المجتمع أيضاً، من خلال العشيرة التي هيمنت على الحزب وهذا الأمر يختلف فيه العراق عن بقية الدول التي هيمن عليها حزب ما، على الرغم من أن الحزب أحياناً تهيمن عليه أُسرة، أما في العراق فقد هيمنت العشيرة المتمثلة بـ عشيرة البوناصر، والبيجات تحديداً، وقد أشار فالح عبد الجبار في كتابه إلى ضرورة

دراسة طبيعة هذه العشيرة، على الرغم من أنه قد قدم وصفاً وتحليلاً لها. ومسألة القبيلة وعلاقتها بالحكم تُعدّ فاعلة في محيط العراق الإقليمي، ولاسيما في دول الخليج العربي، إلا أن الأخيرة تتمثل فيها العشيرة على وفق التضامنيات، التي تشترك في الحكم كما ناقشه خلدون النقيب في دراساته عن الدولة والمجتمع الخليجي، التي يمكن عدها جزءاً من كل، أما في العراق فحزب البعث أصبح هو الكل، وعشيرة البوناصر هي المهيمنة على هذا الكل .

يتفق أغلب الباحثين على أن الدولة العربية لم تقم على بنية عقلية تطورية، بل يغيب عنها البناء المؤسسي، بالاتكاء على سياسة القهر المُرتكز على البنى السابقة على الدولة، وبحسب الباحث التونسي هشام جعيط، الذي يقول" أن الدولة العربية مازالت لا عقلانية، واهنه، ومن ثم عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية"(٨٤). لقد تحولت تعددية سلطات النظام إلى سلطة أُحادية تركز النفوذ في يدي حاكم فرد، لم يكن هذا التحول ممكناً لولا تضافر قوتين: مؤسسة الحزب الرسمية، ومؤسسة العشيرة العرفية(٨٥). وهذا ما يُميز النظم التوتاليتارية عن نظم الطغيان الأخرى، التي، أحياناً تعترف بالتعددية. وعلى رأي عبد الجبار إن دولة البعث ظلت منذ ولادتها وحتى سقوطها تعزز سلطة مؤسستي الحزب والعشيرة(٨٦).

يشير فالح عبد الجبار إلى أن من استراتيجية بقاء حزب البعث عند هيمنته على الدولة العراقية بعد ١٩٦٨، هي عملية دمج الحزب بالدولة، ودمج جماعات القرابة(عشيرة البوناصر الحاكمة وحلفائها) في مزيج الدولة–الحزب، واستعمال آلة دولة الحزب–العشيرة لحكم مجتمع يتسم بعدم الاستقرار الصارخ، وقد تم تكريس دولة الحزب في الدستور الانتقالي، الذي أعلن سنة ١٩٧٠م،

ونص على أن العراق هو جمهورية شعبية ديمقراطية: غايتها الأولى تحقيق دولة العرب الموحدة وإقامة النظام الاشتراكي(٨٧). وتقول آرندت في هذا السياق:"أن هدف الأنظمة ذات الحزب الأوحد لا يقتصر على الاستيلاء على السلطة فحسب، بل يتعداه إلى استكمال التمثل التام ما بين الدولة والحزب، وذلك بتعيين أعضاء من الحزب في كل مراكز الدولة، بحيث يصير الحزب بعد تولي السلطة نوعا من هيئة تهتم بإطلاق الدعاية لصالح الحكم، وإن هذا النسق من الحكم لا يكون كلياً إلا بالمعنى السلبي، إذ لا يسع الحزب الحاكم أن يتسامح إزاء وجود أي حزب آخر وأية معارضة وأية حركة للرأي العام" (٨٨).

في عام (١٩٧٩-١٩٨٠م) بدأت ملامح النظام الجديد تأخذ شكلها النهائي كنظام توتاليتاري، يقوم على دمج الحزب-الدولة، ومركزة السلطة في حكم الفرد القائم، واعتماد واحدية إيديولوجية، ووسائل التعبئة الجماهيرية(٨٩). ومع التعبئة الجماهيرية، بلغ نظام الحزب الأوحد الأُسري أوجه سنة ١٩٨٠، بعد سنة من تولي صدام حسين الرئاسة(٩٠). حزب واحد، وزعيم واحد، وآيديولوجية واحدة تتمثل بالوطنية العراقية المبنية على أنها تشمل كل الرموز غير العربية وماقبل الإسلامية(٩١).

يرتكز عبد الجبار في فهمه للأسرية إلى فهم ماكس فيبر كنمط مثالي من النظام السياسي، أي نموذج صاف قائم بذاته، أو كسمة من سمات نظام حكم كالحكم السلطاني، فنظام الحكم الأسري هو نظام حكم يرتكز إلى الأسرة، فالأسرة الملكية أو الحاكمة تحتل المناصب العليا والمركزية في النظام، وتكون بمثابة طبقة مغلقة (وراثية) قائمة بذاتها ويتكرس حقها في الحكم بالتقاليد(الدينية أو القبلية، ....الخ). "ونحن نستعمل مصطلحاً أُسرياً هنا بالمعنى الثاني، كسمة من

سمات نظام الحكم، سمة مرتكزة إلى قيم وشبكات تقليدية وليس كنموذج مجرد، صاف[٩٢].

إن الجماعة القرابية–الشعبوية قليلة العدد التي تحكمت بالدولة، ما كانت لتستمر اعتماداً على متانة تكاتفها الداخلي أو ضبطها للتماسك الحزبي في قمة الدولة، فهذا التكاتف أو الضبط أسهم في توطيد التحكم بالدولة لا بالمجتمع، ولهذا كان لابد من استخدام أدوات أخرى، مثل: المنح، وتوزيع المنافع، مقابل تمتين الرقابة الأمنية، أي وسائل إكراه المجتمع[٩٣]. وتمت إعادة بناء القبيلة بعد حرب الخليج الثانية، ولاسيما بعد آذار ١٩٩١، إذ فسر عبد الجبار مسألة توافد القبائل على القصر الجمهوري وما يحدث خلال ذلك التوافد من رمزية الهوسة ونزع العقال، ودلالتهما، وعملية إعادة تنظيم العشيرة، وقد صاحبت هذه العملية الأصالة والزيف، لأن القبائل التي تم تمكينها وإعادة تركيبها لا تشبه القبائل القديمة إلا قليلاً، فالكيان الجديد يتركز بصورة أساسية في المدينة، ولم تعد تعتمد على الزراعة[٩٤] .

احتفظ صدام حسين بالعلاقة بين الدين والقومية، وبين الإسلام والعروبة، وسوف يقلب بالتدريج العلاقة بينهما، ليؤمم القومية لصالح الدين، مثلما أمم الأمة العربية لصالح الوطنية العراقية، ثم أمم مفهوم الأمة لصالح القبيلة، حتى صار تمجيد النسب، وهو سمة قبلية بامتياز، يقع في أساس العروبة[٩٥]. وهذا ما مثله الواقع العراقي، أما ما هو متخيل في ذهن البعثيين، وما يتصورون أنهم يعملون من أجل تحقيقه، فهو على العكس مما سبق، إذ أنهم يسعون كما تشير شعاراتهم إلى بناء الأمة العربية، ذلك البناء الذي لم يتحقق منه شيئاً.

ولكن تبقى هنالك مجموعة من الأسئلة بحاجة إلى إجابة، هي كيف استطاعت جماعة صغيرة من الأفراد والمدنيين المترابطين فيما بينهم بعصبيات تقليدية أن يأتوا معاً بهذا الثقل الهائل في قيادة حركة اجتماعية حضرية، هي حزب البعث، وكيف يمكن لهذه المجموعة الصغيرة أن تأخذ بلداً بكامله على غرة، وأن تقبض على زمام السلطة؟ كيف استطاعت هذه المجموعة القرابية أن تبقي بلداً بأكمله رهينة على امتداد أكثر من ثلاثة عقود من السنين؟ كيف تبدو قبيلة البو ناصر وجوارها، تكريت؟[٩٦] حتى أن أغلب أعضاء قيادة حزب البعث لم يكونوا معروفين بشكل واسع في البلاد عندما استلم الحزب السلطة في تموز ١٩٦٨ ماعدا البكر الذي كان من الضباط الأحرار في ١٩٥٨ ورئيسا للوزراء ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣، وقد كان لصدام حسين الذي كان عمره ٣١ سنة، وذو السمعة السيئة لاشتراكه في محاولة اغتيال قاسم ١٩٥٩ ولم يكن لديه أي امتياز آخر يدعيه على الأقل خارج صفوف الحزب[٩٧].

الخاتمة

إن كتاب فالح عبد الجبار يُعدّ كتاباً نخبوياً، بمعنى آخر يحتاج القارئ للإحاطة بمجموعة من الأفكار الغربية، ليفهم إطاره النظري، الذي يُعنى بدراسة القومية، والأمة، والدولة الأمة، والتوتاليتارية....الخ، وفي الوقت نفسه، ربما التكرار النظري وتفصيلاته، الذي ورد في كتاب عبد الجبار، التي ذكرها في دراساته السابقة، قد أرهقت النص، ولا سيما إن الكتاب قد كُتب لمتلق غربي مختص–لأنه كتب باللغة الإنجليزية أولاً كما ذُكر، على الرغم من أن الباحث لم يجد إشارة إلى ذلك–، يدرك النقاشات النظرية التي تدور حول أغلب المفاهيم المذكورة في الكتاب، أما المتلقي العراقي، فقد اطلع على المفاهيم الواردة في كتابات عبد الجبار السابقة سواء أكان مع كتاب التوتاليتارية أم مع العمامة والأفندي .

يُعد كتاب عبد الجبار مكملاً لنص كنعان مكية (جمهورية الخوف)، إلا أن فالح عبد الجبار لم يشتغل بشكل مباشر على المفاهيم التي اعتمدها مفكرو الغرب المشتغلون في دراسة التوتاليتارية، إنما حاول توظيفها بين طيات دراسته، فلو تمت مقارنة كتاب فالح عبد الجبار مع كتاب كنعان مكية لوجد إن توظيفات مكية لها تمثيل مباشر، أما عبد الجبار، فقد حاول تقديم فهم مُرتكز إلى تلك المفاهيم من دون الارتكاز إليها بشكل مباشر، إذ قدم مفاهيم، واشتغل عليها بشكل أفقي، وناقشها على وفق تاريخ العراق من منتصف القرن التاسع عشر وحتى ٢٠٠٣.

يبدو من اشتغال فالح عبد الجبار أن تأسيس الدولة العراقية كان على وفق بناء دولة وبناء أمة حتى ١٩٥٨، من ثم هيمن العسكر مع نهاية العهد الملكي، لذا كان اشتغاله على تداخل بناء الدولة وبناء الأمة عبر مزيج التوتاليتارية، التي هيمنت فيها الدولة على المجتمع، فضلاً عن ملاحظة أن المركزية قد ساهمت أيضاً في هيمنة الدولة على المجتمع، ولو تتبعنا مسيرة الدولة العراقية على وفق رؤية عبد الجبار لوجدناها تنتقل من : دولة أمة، إلى دولة العسكر، وإلى دولة الحزب، من ثم دولة العشيرة .

يضاف كتاب عبد الجبار إلى سلسلة الكتب التأسيسية لفهم الدولة العراقية قبل ٢٠٠٣م، ويمنح المهتمين منهجاً ورؤية يمكن الإفادة منها في تطوير دراساتهم، أو إعادة قراءة تلك الحقبة .

الهوامش

(١) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط رابعة، ٢٠٠٠، ص٩٧ .

(٢) ينظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط تاسعة، ٢٠١١، ص١٩٦.

(٣) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، نقله إلى العربية فريق ترجمة، منشورات الجمل، بغداد–بيروت، ط أولى، ٢٠١٧، ص١١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص١١–١٢ .

(٥) ينظر: العروي، عبدالله، مفهوم الدولة، ص ٨–٩ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص ٩–١٠ .

(٧) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٨ .

(٨) وضاح نصر، التوتاليتارية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير معن زيادة، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط أولى، ١٩٨٦، ص٤٠٠ .

(٩) توماس هوبز، اللفياثان(الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، الفارابي– كلمة، بيروت–أبو ظبي، ط أولى، ٢٠١١، ص١٨٠ .

(١٠) ينظر: توماس هوبز، اللفياثان، ص١٨١ .

(١١) توماس هوبز، اللفياثان، ص١٨٠ .

(١٢) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٨٦ .

(١٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢١ .

(١٤) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ثانية، ١٩٩٠، ص ١٣٦ .

(١٥) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٢ .

(١٦) ينظر: حسين علي، العلم والإيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، التنوير، بيروت، ٢٠١١، ص٦٠ .

(١٧) ينظر: لخضر زكريا، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير معن زيادة، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط أولى، ١٩٨٦، ص٤١٠ .

(١٨) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٢ .

(١٩) ينظر: حنه ارندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة انطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، ط أولى، ١٩٩٣، ص١٧٥ .

(٢٠) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٣ .

(٢١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٥ .

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦ .

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧ .

(٢٤) ينظر: جوليا ديديه، قاموس الفلسفة، ترجمة فرانسوا أيوب، مكتبة انطوان، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢، ص١٠ .

(٢٥) ينظر: ميجان الرويلي، والبازعي، سعد، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ثانية، ٢٠٠٠، ص٦٨ .

(٢٦) ينظر: معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ص١٩٨ .

(٢٧) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٨٤ .

(٢٨) المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥ .

(٢٩) ينظر: أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط أولى، ١٩٨٨ ص١٩٨ .

(٣٠) ينظر: اريكسن، توماس هايلاند، العرقية والقومية (وجهات نظر انثربولوجية)، ترجمة لاهاي عبدالحسين، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٩٣، أكتوبر ٢٠١٢، ص١٦٧ .

(٣١) ينظر:

Barker, Chris, The Sage Dictionary of Cultural Studies, Sage Publications Ltd, London,2004,p.132.

(٣٢) ينظر:

Moltchanova, Anna, National Self-Determination and Justice in Multinational States, Springer Dordrecht Heidelberg London New York,2009,p.76.

(٣٣) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٦ .

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٠٤-١٠٥ .

(٣٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٩٣ .

(٣٦) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٥-١٠٦ .

(٣٧) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٦ .

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه، ص١١٢ .

(٣٩) ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق – الشعب و التاريخ والسياسة – ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ط أولى،٢٠٠٩، ص٦٢ .

(٤٠) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٥ .

(٤١) ينظر: هيود، اندريو، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد الصفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط أولى، ٢٠١٢، ص١٧٧ .

(٤٢) ينظر: مايال، جيمس، القومية والأمبريالية، في الفكر السياسي في القرن العشرين ، مج الأول، تحرير تيرنس بول و ريتشارد بيللامي، ترجمة مي مقلد مراجعة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، العدد ١٣٣٨، القاهرة، ط أولى، ٢٠٠٩، ص١٦٩ .

(٤٣) اندرسن، بندكت، الجماعات المتخيلة، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، قدمس، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٩، ص٥٢.

(٤٤)

Gellner, Ernest, Nations And Nationalism, Basil Blackwell Publisher, First Published ,Oxford,1983, p.1.

(٤٥) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٥٩ .

(٤٦) ينظر:

Opello, Walter C., Jr. And Stephen J. Rosow, The Nation-State and Global Order, Lynne Rienner Publishers, 1999,p.121-122.

(٤٧) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٠٨ .

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه، ص٩١ .

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٨-١٠٩ .

(٥٠) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٧-٧٨ .

(٥١) ينظر: سميث، انتوني دي، الرمزية العرقية والقومية (مقاربة ثقافية)، ترجمة احمد الشيمي، المركز الثقافي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٥ .

(٥٢) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١١٣ .

(٥٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٣ .

(٥٤) ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٦ .

(٥٥) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٦ .

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٣-١٣٤ .

(٥٧) المصدر نفسه، ص١٣١ .

(٥٨) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٩ .

(٥٩) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٩-٤٢ .

(٦٠) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٣ .

(٦١) ينظر:

Canovan,Margaret, Hannah Arendt A Reinerpretation of her political Thought, Cambridge University press,second edition,1995,,p.17.

(٦٢) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٤٣ .

(٦٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٤ .

(٦٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٥-٤٦ .

(٦٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٦ .

(٦٦) ينظر:

Canovan,Margaret, Hannah Arendt A Reinerpretation of her political Though,p.18.

(٦٧) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٥٤ .

(٦٨) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٦ .

(٦٩) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣١ .

(٧٠) ينظر: المصدر نفسه، ص١٤٠ .

(٧١) ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٩ .

(٧٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩٧ .

(٧٣) ينظر: حنه ارندت، أسس التوتاليتارية، ص٥٥ .

(٧٤) إهرنبرغ، جون، المجتمع المدني (التاريخ النقدي للفكرة)، ترجمة علي حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مراجعة فالح عبد الجبار، ط أولى، ٢٠٠٨، ص٣٤٣ .

(٧٥) لوبون، غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط أولى،١٩٩١، ص٤٥ .

(٧٦) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٢٩٨ .

(٧٧) حنه ارندت، أسس التوتاليتارية، ص٣٤ .

(٧٨) ينظر: لوبون، غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ص٥٩-٦٠ .

(٧٩) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص٣٠٩ .

(٨٠) ينظر: المصدر نفسه، ص٣١٨ .

(٨١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٨ .

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٣١ .

(٨٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢٨ .

(٨٤) النقيب، خلدون حسن، آراء في فقه التخلف(العرب والغرب في عصر العولمة)، تحرير عبد الرحيم حسين، دار الساقي، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٢، ص١٤٤ .

(٨٥) فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٥٣.

(٨٦) المصدر نفسه، ص١٧٩ .

(٨٧) المصدر نفسه، ص١٤٨-١٤٩ .

(٨٨) ارندت، حنه، أسس التوتاليتارية، ص١٧٩ .

(٨٩) ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة اللوياثان الجديد، ص١٧١ .

(٩٠) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢١ .

(٩١) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢٣ .

(٩٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢ .

(٩٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٣٧ .

(٩٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٤١-٣٤٥ .

(٩٥) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٧٠ .

(٩٦) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٦ .

(٩٧) ينظر: سلوغلت، ماريون فاروق، سلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣، ص ٢٧٤ .